

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استخلاصُ الأبحاث الماضية
لقد تحدّث السيد الخميني حول الإغماء، قائلاً:

ولا يجب قضاء ما تركه الصبي في زمان صباه، والمحنون في حال جنونه، والمغمى عليه إذا لم يكن إغماوه بفعله، وإلا ففيقضي على الأحوط.

وتعليقًا عليه: لقد تحدّث الروايات بشأن الإغماء التلقائي العديم للاختيار، كما لو تمّ رض و انطرح في عالم الغيبوبة، فإن رواياتها بين مطلق و بين مصريح باليوم أو أكثر، وبين روايات تدل على وجوب القضاء مطلقاً أو قضاء يوم واحد، أو ثلاثة أيام مطلقاً، أو الثلاثة من شهر فيما إذا استمر الإغماء شهراً واحداً، فهي متعارضة المضمون جداً و لكنها متواترة إجمالاً.

فلو لم نكُن نمتلك دليلاً على انعدام القضاء للمغمى عليه لحكمنا بلزم القضاء أيضاً إذ المغمى عليه قد نال مرتبة ملاك العمل فله أهلية و شأنية التكليف تماماً إلا أن الدليل قد محي عنه فعليّة التكليف، نظير الصغير و المحنون اللذان قد غشّيهم التكليف شأنه، وبالتالي، يصدق عليهما الفوت إلا أن الدليل قد أبادَ فعليّة التكليف عنهم تماماً فلا يتوجّب عليهما القضاء، بينما السيد الخوئي قد رفض حتى شأنية التكليف للصبي و المحنون و المغمى عليه أساساً، وبين يديك حواره التالي:

محادثة السيد الخوئي بشأن المغمى عليه
المشهور عدم وجوب قضاء الصلوات الفائتة حال الإغماء إلا الصلاة التي أفاق في وقتها و لكن لم يأت بها لنوم أو نسيان أو عصيان، فيجب قضاها خاصة، لعدم استناد الفوت حينئذ إلى الإغماء (بل يستند إلى الشخص) فالمناظر في السقوط هو الإغماء المستوعب ل تمام الوقت، و عن الصدوق (قدس سره) في المقنع وجوب القضاء^[1] و ظاهر كلامه و إن كان هو الوجوب خلافاً للمشهور إلا أنه لا يأبى عن الحمل على الاستحباب كما اختاره في الفقيه^[2]، و كيف ما كان، فالكلام يقع:

1. تارة في ثبوت المقتضي للقضاء.

2. و أخرى في وجود المانع منه.

أما المقتضي (الوجوب القضاء): فلا ينبغي الشك في ثبوته، ضرورة عدم كون المغمى عليه بمثابة الصغير و المحنون في الخروج عن أدلة التكاليف تخصّصاً ذاتياً لأجل فقد الاستعداد و عدم القابلية لتعلق الخطاب (شأنه فيهما) بل حال الإغماء هو حال النوم، بل لعله (الإغماء) هو النوم بمرتبته الشديدة، فيكونان مندرجين تحت جامع واحد (و لهذا يتوجّه إليهما الخطاب الشأنى إلا أنه لا فعلية لهما).

و عليه فكما أن النائم تكون له شأنية الخطاب ويصلح لأن يتعلّق التكليف به ذاتاً ويكون واجداً للملك غير أن اقترانه بالمانع وهو النوم يمنع الخطاب عن الفعلية والتنجز، كما في موارد النسيان والعجز، كذلك المغمى عليه يكون بحسب ذاته صالحًا للخطاب وأهلاً له (بخلاف الصبي والمجنون).

و بهذا الاعتبار (الخطاب الشأنى) صح إطلاق الفوت في حقه (المغمى عليه) كما في الحائض والنائم ونحوهما فيشمّله عموم أدلة القضاء، لانطباق موضوعها وهو الفوت عليه (بخلاف الصبي والمجنون فلا شأنية لتکلیفهما) فان العبرة بفوت الفريضة ولو شأنًا و ملاكاً كما في النائم، لا خصوص ما هو فريضة فعلية، فلا قصور إذن من ناحية المقتضي، وإنما لم يحكم فيه بالقضاء لأجل المانع (عن وجوب القضاء) وهي الروايات الخاصة الواردة في المقام كما سترى إن شاء الله.

و يكشف عمّا ذكرناه التعبير بالفوت في لسان كلتا الطائفتين من الأخبار الواردة في المقام، أعني بهما المثبتة للقضاء والنافية له، إذ لو لا ثبوت المقتضي للقضاء وهو صلوحه لأن يتوجه إليه التكليف بالأداء ولو شأنًا لما صح إطلاق الفوت في حقه (المغمى عليه) لعدم فوت شيء منه أصلًا، كما هو الحال في الصبي والمجنون الفاقدين لاستعداد توجّه التكليف إليهم (شأنًا) حسبما منّ نفس هذا التعبير خير شاهد على تمامية المقتضي.[3]

مما يخص مقوله السيد الخوئي

ونلاحظ عليه:

1. بأن مقوله السيد تعايني من التهافت، لأنه قد صرّح مسبقاً بأن حديث رفع القلم يُعد مختصاً لكافه التكاليف الأولية وهذا يعني أن الأدلة الأولية قد احتوت الصبي والمجنون موضوعاً و ملاكاً ثم تم إخراجهما حكماً عن وجوب القضاء ببركة التخصيص، ولهذا لا تمامية لمقالة السيد بأنه لا شأنية و لا ملاك في حق الصبي والمجنون لتکلیفهما (بالأدلة الأولية) لكي يستنتج عدم صدق الفوت فيهما موضوعاً.

2. إن صدق الفوت في التكاليف الشأنية هي بداية النقاشات إذ الفوت يُخص التكاليف الفعلية لا الشأنية أيضاً كما زعمه السيد، و عليه، إن الصبي قد حظي بشأنية التكليف إلا أنه لم يتفعل في حقه، و الداعم لهذه المقوله هي:

الف) أنا نعتقد بمشروعية عبادات الصبيان و التي قد أقرت بها الأدلة الشريفة، و إن فقدان البلوغ لا يقدح بعباديه العمل إذ إن البلوغ يعد شرطاً لإلزام المرء بينما عباديه عبادات الصبي كالحج و الصوم و ... تعد صائبة و مسددة ببركة الأدلة الأولية و كذا الأدلة الخاصة الصادرة حيالهم.

ب) يعتقد الشيخ الأعظم و الشيخ الآخوند بأن أدلة رفع القلم قد أزاحت قلم المواجهة أو جميع الآثار، و هذا يدلّ على أن الشارع قد ألقى عليهم الخطاب الشرعي عبر الوالدين فالصبيان يتمتعون بالشأنية و الملاكية: مروا صبيانكم بالصلوة، فوفقاً لمُتجهنا، إن أعمالهم لا تُعد تدريبيّة بل صحيحة شرعية تماماً و لهذا تندرج سلوكياتهم ضمن الأدلة الأولية، وبالتالي، لو لم يصل الصبي لـما أطلقنا عليه بأن الصلاة قد فاتته، إذ الفوت يُخص الفريضة الفعلية، ولا صلة للفوت بالفريضة الشأنية كما زعمه السيد الخوئي، نعم إن البلوغ يُفعّل الفعلية و العقاب و الثواب،

ج) و كذلك وفقاً للخطابات القانونية حيث إن التكليف موجّه و مُفعّل لكافه الأئم حتى تجاه الصبي و المجنون و المغمى عليه و العاجز إلا أن هذه العناصر تُعذر المرء عن العقاب فحسب، إذن لا تمايز ما بين الصبي و المغمى عليه من البُعد الملاكي فكلاهما متـساهمان ضمن الشأنية و الفعلية.

د) فكذلك قاعدة الغلبة حيث تُزيح فعالية الحكم عن المغلوب واقعاً لا شأنية التكليف.

و كذلك المناط تجاه حديث الرفع حيث يعد الرفع واقعياً مزيلاً لفعالية الحكم عن الجاهل والناسي و... لا الشأنية لأنهم يتمتعون بالملك الثبوتي.

إكمال حوار السيد الخوئي

وأما المانع عن ذلك (عن شمول القضاء للمغمي عليه) فهي الروايات المعتبرة المتضمنة لنفي القضاء، وهي بين مطلق وبين مصريح باليوم أو أكثر، ولكن بإزائها روايات أخرى معتبرة أيضاً دلت على وجوب القضاء مطلقاً أو قضاء يوم واحد، أو ثلاثة أيام مطلقاً، أو الثلاثة من شهر فيما إذا استمر الإغماء شهراً واحداً، فهي متعارضة المضمون (جداً و لكنها متواترة إجمالاً) بين ناف للقضاء و مثبت له على وجه الإطلاق أو التقييد.

أما النافية للقضاء فمنها:

1. صحيح الحلبي «أنه سأله أبا عبد الله (عليه السلام) عن المريض هل يقضى الصلوات إذا أغمى عليه؟ فقال: لا، إلا الصلاة التي أفاق فيها»[4].

2. و خبر معمر بن عمر قال: «سألت أبا جعفر(عليه السلام) عن المريض يقضى الصلاة إذا أغمى عليه؟ قال: لا»[5].

3. و صحيح أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «سألته عن المريض يغمى عليه ثم يفيق كيف يقضى صلاته؟ قال: يقضى الصلاة التي أدرك وقتها»[6]. (فإن هاتين الروايتين مطلقة تجاه الأيام)

4. و صحيح علي بن مهزيار قال: «سألته عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة أم لا؟ فكتب (عليه السلام): لا يقضى الصوم، و لا يقضى الصلاة»[7].

5. و صحيح أبي بن نوح «أنه كتب إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام) يسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته من الصلوات أو لا؟ فكتب: لا يقضى الصوم، و لا يقضى الصلاة»[8].

وفي الخبرين الأخيرين التصريح باليوم أو أكثر.

وأما المثبتة مطلقاً فك الصحيح رفاعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن المغمى عليه شهراً ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، إن أمر الصلاة شديد»[9]. (و قد سمي صاحبُ الوسائل هذا الباب بباب استحباب قضاء صلاة المغمى عليه لجميع الصلوات)

وأما المفصلة فمنها: ما دل على قضاء اليوم الواحد ك الصحيح حفص عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن المغمى عليه، قال فقال: يقضى صلاة يوم»[10].

و منها: ما دل على القضاء ثلاثة أيام كموثق سماعة قال: «سألته عن المريض يغمى عليه، قال: إذا جاز عليه ثلاثة أيام فليس عليه قضاء، و إذا أغمى عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء الصلاة فيهن»[11]، فقد دلت الموثقة على التفصيل بين ما إذا تجاوز الإغماء عن ثلاثة أيام فلا قضاء عليه أصلاً، و بين عدم التجاوز عن الثلاثة فيجب القضاء.

و منها: ما دلّ على قضاء ثلاثة من الشهر ك صحيح أبي بصير قال «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل أغمي عليه شهراً أيقضي شيئاً من صلاته؟ قال: يقضى منها ثلاثة أيام» [12].

و هذه التفاصيل منافية لما تضمنته الروايات المتقدّمتان و هما روايتا ابن مهزيار و أئوب بن نوح، المصرّحتان بنفي قضاء اليوم الواحد و الأكثر، فتفع المعارضه بينهما في ذلك لا محالة.

هذه هي روایات الباب، و هي كما ترى بين نافية و مثبتة للقضاء مطلقاً أو على وجه التقييد، و قد اختلفت كلمات القوم في وجه الجمع بينها، فالمشهور هو الجمع بينها بالحمل على الاستحباب، تقديماً للنصّ (لا يقضيها نصّ في جواز الترك) على الظاهر (يقضيها ظاهر في الوجوب) لصراحة الطائفة الأولى في نفي الوجوب، و ظهور الثانية في الوجوب فيتصرف في الثاني بالحمل على الاستحباب، كما هو الحال في أمثل ذلك من الموارد، و يؤيد الجمع المذكور رواية أبي كهمس قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) و سئل عن المغمى عليه، أ يقضى ما تركه من الصلاة؟ فقال: أما أنا و ولدي و أهلي فنفعل ذلك» [13]، فإنّها ظاهرة في الاستحباب، إذ لو كان الحكم المذكور ثابتاً بنحو الوجوب (للمجتمع كقضية عامة) لم يكن وجه لتخسيصه بنفسه و ولده. [14]

-
- [1] المقعن: ١٢٢.
- [2] الفقيه: ١/٢٣٧: ٢٣٧ / ذيل ح ١٠٤٢.
- [3] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٨٦، ١٤١٨ هـ. قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي
- [4] الوسائل: ٨/٢٥٨: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١.
- [5] الوسائل: ٨/٢٦١: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٥.
- [6] الوسائل: ٨/٢٦٢: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٧، ١٨.
- [7] الوسائل: ٨/٢٦٢: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٧، ١٨.
- [8] الوسائل: ٨/٢٥٩: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٢.
- [9] الوسائل: ٨/٢٦٥: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٤.
- [10] الوسائل: ٨/٢٦٧: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١٤.
- [11] الوسائل: ٨/٢٦٥: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٥.
- [12] الوسائل: ٨/٢٦٦: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١١، ١٢.
- [13] الوسائل: ٨/٢٦٦: ٨/أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١١، ١٢.
- [14] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٨٩، ١٤١٨ هـ. قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي